الراكب وكذا السائق في الاصح وقيل يضمن النفح ايضا ولا كفارة
عليها ولا حرمان ارث ووصية بخلاف الراكب وان جمع الراكب
والقائد او الراكب والسائق فالضمان عليهما وقيل على
الراكب وحده وان اصطدم فارسان او ماشيان
فما تا ضمن عاقلة كل دية الآخر وان تجانيا جنايا فانقطع
فما تا فان وقعا على ظهرهما فهما هدر وان على وجهها فعلى
عاقلة كل دية الآخر وان اختلفا فدية من على وجهه
على عاقلة من على ظهره وان قطع آخر الحبل فما تا فديتهما
على عاقلته وان ساق دابة فوقع سرجها او غيرها من
اداواتها على انسان فمات ضمن وكذا قائد قطار وطي
بعيره انسانا والنفس على عاقلته والمال في ماله وان كان
مع القائد سائق فالضمان عليهما فان ربط بعيره على قطار
بغير علم قائده فعطب به انسان ضمن عاقلة القائد الدية
وجعلوا بها على عاقلة الرابط ومن ارسل بهيمة او كلبا
وساقه ضمن ما اصاب في فوره وفي الطير لا يضمن وان
ساقه وكذا في الدابة والكلب ان لم يسق او انفلت
بنفسها ليلا او نهارا فاصابت مالا او نفسا ومن ضرب
دابة عليها راكب او حمل فنفحت او ضربت بيدها احد او
رفرست فقصدت فمات ضمن هو لا الراكب ان فعل ذلك

حال السير وان اوقفها في ملكه فعليها وان نخس الناخس
قدمه بهدر وان القت الراكب فضمانه على الناخس وان قيل
ذلك باذن الراكب فهو كفعل الراكب لكن ان حلف
احدا في فور ربا بعد النخس بالاذن قدية عليها ولا يرجع
ان نخس على الراكب في الاصح كما لو اخر حبتا لسمك
على دابة بتسييبها فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة
الصبي بما غرموا من الدية على الاخر وكذا لو ناول الصبي سلاحا
فقتل به احدا وكذا الحكم في نخسها ومعها قائد وسائق
وان نخسها شيئ منصوب في الطريق فالضمان على من نصبه
ولا فرق بين كون الناخس صبيا او بالغا وان كان
عبدا فالضمان في رقبته وجميع مسائل هذا الفصل والذي
قبله ان كان الهلاك اثرا فالدية على العاقلة وغيره فالضمان
في مال الجاني ومن فقاء عين شاة فضاب ضمن ما نقصها وفي
عين الفرس او البغل او الحمار او البعير الجزء او بقرنه ربع القيمة

باب جناية الرقيق وعليه

جنايات المملوك لا توجب
الا دفعا واحدا لو تعددت للدفع والآلية واحدة لو غير محل له
فلو جنى عبد خطاء فان شاء مولاه دفعه بها وملكه او فداه
وان شاء فداه بارشها حالا فان مات العبد قبل ان
يختار شيئا بطل حق المجني عليه وان بعد ما اختار الفداء